S/2024/374

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
8 May 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 7 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 6 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

130524 090524 24-08335 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على رسالة الممثل اليوناني المؤرخة 4 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/291) ورسالة ممثلة الجانب القبرصي اليوناني المؤرخة 8 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/298)، اللتين تشوهان مرة أخرى الحقائق المتعلقة بقبرص بشكل صارخ. ويستغل الممثل اليوناني وممثلة الجانب القبرصي اليوناني، منذ أمد بعيد، غياب الجانب القبرصي التركي في المنابر الدولية من أجل تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن مسؤوليتهما الوحيدة عن اختلاق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. ولذلك، أجد نفسي مضطرا إلى الرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها.

واسمحوا لي في البداية أن أؤكد، مرة أخرى، أنه ليس هناك في الواقع أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف التدخل التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي جرى بما يتماشى مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، بأنه "غزو" أو يصف الوجود التركي اللاحق في الجزيرة بأنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد 11 سنة من محنة القبارصة الأتراك على أيادي ميليشيات الجانب القبرصي اليوناني، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من الجانب القبرصي اليوناني، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة القبارصة الأتراك بالكامل. وفي ضوء ما تقدم، وكذلك المعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات التي نشبت في الفترة الأخيرة على الصعيد العالمي، لا شك في أن نظام الضمانات في قبرص أصبح أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص بدأت في عام 1963، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة، وليس في عام 1974. وخلال السنوات الممتدة من عام 1963 إلى عام 1974، وهي فترة اختار ممثل اليونان وممثلة الجانب القبرصي اليوناني تجاهلها، وفق ما يناسبهما، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة تطهير عرقي ضد القبارصة الأتراك، تعرف باسم خطة أكريتاس، ويتمثل هدفها النهائي في تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وقد استلزم هذا العنف الواسع النطاق وما أعقبه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أن يقوم مجلس الأمن بنشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على هذه الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في الرسالتين المذكورتين يمثل دليلا على أنهما ليستا قائمتين على الحقائق، بل هما حلقة أخرى من حلقات آلة الدعاية اليونانية والقبرصية اليونانية المعروفة جيدا.

وفيما يخص التعليقات التي أدلى بها ممثل اليونان وممثلة الجانب القبرصي اليوناني بشأن مشكلة قبرص، تجدر الإشارة إلى أنه وبعد أكثر من 50 عاما من المفاوضات بشأن نفس الإطار والمعايير التي عفا عليها الزمن، أصبح من الواضح بشكل لا لبس فيه أن الإصرار على هذه الصيغة الفاشلة بصورة قاطعة لا يؤدي إلا إلى إدامة الوضع الراهن غير المقبول وغير المستدام في الجزيرة، حيث يعامل الجانب القبرصي اليوناني كما لو كان "الحكومة الشرعية للجزيرة بأكملها" ويعامل الجانب القبرصي التركي كما لو كان مجرد "طائفة". وهذا التفاوت في معاملة الطرفين يسمح للإدارة القبرصية اليونانية بالتمتع بمزايا وضعها

غير القانوني وغير العادل وإبقاء الشعب القبرصي التركي في عزلة لا إنسانية شاملة. وهذه هي الأسباب التي دفعت الجانب القبرصي التركي إلى سحب الموافقة على اتفاق قائم على أساس "اتحاد ذي منطقتين وذي طائفتين". وكما هو معلوم، فإن الجانب القبرصي اليوناني لا يتشدق في الواقع إلا بهذا الإطار الفاشل، كما يتضح من نهجه المتعنت إزاء عمليات التفاوض السابقة، بما في ذلك خطة عنان في عام 2004 والمؤتمر المعني بقبرص المعقود في كران مونتانا، سويسرا، في عام 2017. وتمشيا مع ملاحظاتكم القائلة بأن "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة"، فإننا نتواصل بإخلاص وإيجابية مع مبعوثتكم الشخصية منذ تعيينها في سياق تنفيذ ولايتها المحددة زمنيا المتفق عليها، وهي استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الجانبين لبدء عملية تفاوض جديدة ورسمية، وهي عملية لا يمكن أن تجري إلا بعد إعادة تأكيد مساواتنا في السيادة ومركزنا الدولي المتكافئ.

وعلى هذا الأساس، من الواضح أن الملاحظات المضلِّلة التي بدرت من ممثل اليونان وممثلة الجانب القبرصي اليوناني لا تقوم على الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. وهكذا، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها، ينبغي لهما أن يعتمدا نهجا مخلصا للتوصل إلى اتفاق بشأن مسألة قبرص بما يتماشى مع الحقائق الراهنة للجزيرة، من شأنه، في جملة أمور، أن يحترم الحقوق المتأصلة للشعب القبرصي التركي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير الإدارة القبرصية اليونانية أيضا بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص